الأمم المتحدة

E/CN.6/2009/NGO/36

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
15 December 2008
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الثالثة والخمسون

٢-١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩

البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: تقاسم الرجل والمرأة للمسؤوليات بالتساوي، بما في ذلك تقديم الرعاية في سياق مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

بيان مقدم من التحالف العالمي للشباب، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/CN.6/2009/1.

190109 190109 08-65278 (A)

البيان*

تقاسم الرجل والمرأة للمسؤوليات بالتساوي – الاعتراف بقيمة العمل غير الرسمي

إن المسألة الملحة المتمثلة في تقاسم الرجل والمرأة للمسؤوليات بالتساوي تبرز في البلدان النامية وبلدان العالم المتقدم على حد سواء. ويعمل الكثيرون حاليا، وخاصة النساء، في أعمال غير مأجورة تسهم إسهاما كبيرا في المجتمع من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. وفي كثير من الأحيان، لا يتم الاعتراف بهذه المساهمة ولا تكون موضع تقدير.

ويضطلع بمعظم أعمال الرعاية المترلية وغيرها من الأعمال غير الرسمية أفراد، دعما لأسرهم لما فيه خيرها. إن هذه التضحية بالنفس التي يبديها أفراد الأسرة في جميع المجتمعات تظهر الأهمية القصوى للحياة الأسرية وأهمية تضامن الأسرة. وفي بلدان العالم النامي على وجه الخصوص، لا يوجد بديل عن الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية التي تقدمها الأسرة[(١)].

إن العمل غير الرسمي الذي تقوم به النساء والرجال والفتيات والفتيان داخل المترل أو في الإطار غير الرسمي يساهم في تحقيق تنمية حقيقية للمجتمع بتهيئة الظروف المؤاتية للتنمية البشرية المتكاملة – التي تتسم بنمو الأشخاص من الناحية الجسدية والروحية والعقلية والعاطفية. وإننا ندعو الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بأسره إلى الاعتراف بالقيمة الفعلية للعمل غير الرسمي الذي يقوم به الرجال والنساء على حد سواء، بهدف تحقيق أهداف تقاسم المسؤوليات بالتساوي.

المرأة والمسؤولية

من المعروف على نطاق واسع أن النساء والفتيات يتحملن في الوقت الحالي معظم مسؤوليات العمل المترلي، وخاصة رعاية المسنين أو المرضى أو المعوقين من أقاربهن. وينطبق ذلك بصورة خاصة على الشابات والفتيات اللاتي يقمن برعاية الأسرة المعيشية كلها بعد

* صدر دون تحرير رسمي.

(١) معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ''الاقتصاد السياسي والاجتماعي للرعاية: مواجهة عدم المساواة بين الجنسين والطبقات''، ورقة معلومات أساسية (٢٠٠٨)، (''... أدلة من واقع التجربة تشير إلى أن الأعمال التي تجري خارج السوق لا تزال منتشرة بشكل ملحوظ ودائم في البلدان الرأسمالية المتقدمة''). انظر أيضا الشكل ٢ الذي يظهر أن حجم العمل الذي يجري خارج السوق في البلدان النامية أو البلدان المنخفضة الدخل مرتفع جدا.

وفاة الوالدين و/أو أولياء الأمر. ويجب أن تركّز الحلول لهذه المشكلة على احتياجات النساء والرجال والأطفال، مع الأخذ في الاعتبار المساهمات المميّزة التي يستطيع كل فرد أن يقدمها إلى الأسرة وإلى الحياة المهنية.

ويود التحالف العالمي للشباب أن يؤكد أن تحقيق تقاسم الرجل والمرأة للمسؤوليات بالتساوي في تقديم الرعاية المترلية ينبغي ألا يعتمد حصرا على عزل المرأة عن أعمال الرعاية المترلية. بل ينبغي التركيز على وضع المرأة في مكانة تجعلها تتخذ الخيارات الصائبة لنفسها ولأسرتها. ويشكل الفقر أكبر ''قيد'' يسهم في تدني مشاركة المرأة في العمل الرسمي[٢]. وللتصدي لهذا الأمر، ينبغي للحكومات التعاون مع المجتمع المدني على تهيئة الظروف التي تؤدي إلى زيادة الخيارات المتاحة للرجال والنساء، بما في ذلك فرص التعليم والتدريب المهني غير التقليديين. ومن شأن ذلك أن يمنح الرجال والنساء المرونة في تحقيق التوازن بين الالتزامات المترلية والمهنية. ومع ازدياد الاختيارات، يستطيع الرجال والنساء اتخاذ قرارات أفضل عن سبل تلبية احتياجات أفراد أسرهم، بتحديد من سيوفر الرعاية غير الرسمية في البيت على نحو أفضل.

قيمة العمل غير الرسمي

لما كان يتعين دعم الرجل والمرأة في عملهما في المترل، فإن تقاسم المسؤوليات بالتساوي يتطلب أولا الاعتراف بالقيمة المتأصلة فيه، وذلك في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء[٣]. وفي معظم الأحيان، يتجه التركيز إلى أن للعمل المهني أو الرسمي فوائد اقتصادية تتجاوز فوائد العمل غير الرسمي أو العمل المترلي. وصحيح أن لهذه المهام قيمة اقتصادية مباشرة متفاوتة، لكن القيمة الاقتصادية المباشرة ليست العامل الوحيد في

(٢) التقرير المتعلق بالمناقشة التي دارت على شبكة الإنترنت بشأن تقاسم المرأة والرجل للمسؤوليات بالتساوي، بما في ذلك تقديم الرعاية في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي نظمتها شعبة النهوض بالمرأة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

(٣) البيان الافتتاحي الذي ألقي أمام اجتماع فريق الخبراء المعني بتقاسم الرجل والمرأة للمسؤوليات بالتساوي، بما في ذلك تقديم الرعاية في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (''... إن العمل الذي تقوم به المرأة في الأسرة والمجتمع المحلي ليس مجرد ''عمل مترلي'' ... بل مسؤوليات هامة ذات تأثير كبير على التنمية على صعيدي الأسرة المعيشية والمجتمع المحلي والصعيد الوطني''). وخلافا للآراء التي وردت في التقرير المتعلق بالمناقشة التي دارت على شبكة الإنترنت بشأن تقاسم الرجل والمرأة للمسؤوليات بالتساوي، بما في ذلك تقديم الرعاية في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي نظمتها شعبة النهوض بالمرأة، لا ينتقص من قدر العمل غير الرسمي لأن المرأة هي التي تقوم به، بل لأن الحكومة والمجتمع بصورة عامة لا يعترفان بقيمته المتأصلة فيه. ويتمثل الحل الجزئي لهذا الأمر في تبيان مدى ما يستتبعه توفير هذه الخدمات من تكاليف على الدولة.

تحديد قيمة الخدمات. وإلى جانب ما لأعمال الرعاية المترلية من قيمة اجتماعية بالنسبة للشخص الذي يتلقى الرعاية وللشخص الذي يقدمها، فإن قيمتها الاقتصادية مهمة ويمكن تحديدها.

ويمكن تحديد كمية العمل غير الرسمي أو العمل في المترل لرعاية المعالين وتربية الأطفال، وتوفير المأكل والمسكن حسب التكلفة المقدرة على الدولة أو على السوق الذي يوفر خدمات مماثلة. ويمكننا، حتى بنظرة سريعة، أن ندرك أن التكلفة على المجتمع، إذا كانت الدولة هي التي ستوفر هذه الخدمات، أو التكاليف على الأسرة إذا ما وفرها السوق، ستكون باهظة لدرجة يتعذر تحملها. وأن تخلي الرجال والنساء عن العمل في القطاع الرسمي لتقديم هذه الخدمات الهامة أمر جدير بالثناء وينبغي احترامه والتشجيع عليه. إن الاعتراف بأن الأسرة هي الوحدة الأساسية في المجتمع وبأن رفاهها يرتبط ارتباطا مباشرا بالازدهار الاقتصادي ينبغي أن يساعد الرجال والنساء على إدراك مدى أهمية تقاسم المسؤوليات[٤].

ولا بد من الاعتراف بقيمة هذه الخدمات للتشجيع على تقاسم الرجل والمرأة للمسؤوليات بالتساوي في إطار المترل[٥]. وقد لا يتجلى هذا الاعتراف في السياسات العامة فقط، بل كذلك في ثقافات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. ففي البلدان النامية، سيؤدي التأكيد على أهمية الأعمال المترلية، على الأرجح، إلى جعل الرجال والفتيان يشاركون في هذه الأنشطة بدلا من الاكتفاء بالمهن أو الأعمال الرسمية[٦]. وهذا من شأنه أن يخلق على نحو متزايد فرصا للنساء والفتيات لمتابعة تعليمهن أو دخولهن سوق العمل.

---

(٤) إن عدم تقدير الرجل لمسؤوليات تقديم الرعاية في البيت لا يرتبط بأي صفة ذكورية مفرطة لدى الرجال. كما أنه ليس مسألة اقتصادية بحتة. إذ إن المجتمع وحتى المرأة نفسها يبخسان من قيمة الحياة الأسرية والرعاية المترلية التي تلزم غالبا من أجل ازدهارها. ومن المرجح أن يتقاسم الرجال والنساء المسؤوليات عندما تعتبر الأسرة الوحدة الأساسية لازدهار المجتمعات.

(٥) التقرير المتعلق بالمناقشة التي دارت على شبكة الإنترنت بشأن تقاسم المرأة والرجل للمسؤوليات بالتساوي، بما في ذلك تقديم الرعاية في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي نظمتها شعبة النهوض بالمرأة، الحاشية ٢ أعلاه، الصفحة ١٢ (في النسخة الإنكليزية) (''أظن أنه طالما بقي الدور الذي يؤدى في البيت من ناحية، ودور ''الوالد'' من ناحية أخرى، لا يحظيان بالتقدير والدعم والاحترام أو التشجيع والتطوير، سيظل عدم المساواة قائما لجعل مشاركة المرأة ناقصة''. (اقتباس من أحد المشاركين).

(٦) المرجع نفسه. الصفحة ٦ من النسخة الإنكليزية. (''إذا كانت مقاومة الرجل لإجراء تغييرات على القوالب النمطية للجنسين تعود جزئيا إلى عدم خدمتها مصلحتهم الاقتصادية، فإن رفع عائدات الرعاية سيؤدي إلى زيادة استعداد الرجل للمشاركة في المسؤوليات المترلية'') (نلاحظ أن احترام العمل المترلي من الناحية الاقتصادية سيظهر أيضا أن النساء أنفسهن يقدّرن هذا العمل، وبالتالي من المرجح أن يحذو الرجال حذوهن ويشاركوهن المسؤولية).

وتشهد الكثير من الدول المتقدمة النمو أزمة سكانية. ويواجه الرجال والنساء مصاعب لتحقيق التوازن بين العمل والحياة الأسرية. وإن التفاوت الاقتصادي بين العمل الرسمي والعمل غير الرسمي يضطر الكثير من النساء إلى التخلي عن الإنجاب أو تأخيره لصالح الحياة الوظيفية. ويمكن التخفيف من حدة هذه الأزمة السكانية من خلال تعزيز الأوضاع الاقتصادية التي لا تشجع الرجال والنساء على الإنجاب وتربية الأطفال. وينبغي لهذه السياسات أن تيسر منح إجازة والدية وأن تتيح لكل أسرة معيشية اتخاذ خياراتها المتعلقة برعاية أبنائها وتعليمهم(٧).

نوع الجنس وبيئة العمل الرسمي

عندما تتاح للرجال والنساء خيارات أكثر لتوفير الرعاية غير الرسمية، تزداد المشاركة في سوق العمل الرسمي وتصبح أكثر إنتاجية. وإن اختيار العديد من النساء الاحتفاظ بدورهن المتمثل في تقديم الرعاية غير الرسمية بالرغم من منحهنّ خيار دخول سوق العمل الرسمي، لا يعكس دائما الهياكل المقيّدة والقوالب النمطية للجنسين؛ إذ يرغب الكثير من النساء في الاضطلاع بدور تقديم الرعاية الرئيسية في أسرهن. إلا أنه ينبغي إعادة دراسة البنى الاجتماعية التي تحدّ من خيارات النساء والرجال المتعلقة بدخول سوق العمل الرسمي.

وفي الوقت الحالي، نرى أن هياكل العمل لمعظم الوظائف مصممة خصيصا لنوع معين من الموظفين الذين لا توجد لديهم مسؤولية في عالم العمل غير الرسمي(٨). وإن ترتيبات العمل المرنة غير شائعة، لكنها قد توفر للنساء والرجال فرصا أفضل لتحقيق التوازن بين العمل والحياة الأسرية، وتقاسم مسؤوليات تقديم الرعاية.

وعلى الرغم من القيود الاجتماعية والنظم القانونية السارية على العديد من النساء، فإن العمل غير الرسمي في المترل لا يؤدي بالضرورة إلى تدني مشاركتهن في العملية السياسية أو في الحياة السياسية(٩). وغالباً ما يبعد العمل الرسمي الرجال والنساء عن المشاركة في

---

(٧) المرجع نفسه.

(٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٤ (من النسخة الإنكليزية).

(٩) على سبيل المثال، ساندرا داي أوكونور، أول قاضية في المحكمة العليا في الولايات المتحدة، التي تركت وظيفتها من أجل تربية أطفالها، وتمكنت من خلال ذلك من أن تشارك على أعلى المستويات في الحياة السياسية وفي السلطة. (''بالفعل، كان هناك افتراض ضمني أن النساء اللاتي يتمتعن بسلطة عالية يخترن أن يمضين بعض الوقت مع أطفالهن، سيعدن إلى سوق العمل لتأدية أدوار أقل شأنا في أحسن الأحوال، وعلى الأرجح، سيختفين من الساحة المهنية إلى الأبد. وكما تُظهر قصة ساندرا داي أوكونور، تستطيع المرأة التي تخرج من وظيفتها أن تستأنف حياتها الوظيفية، وبالطبع يمكن أن يهيمن عملها الجديد على إنجازاتها المهنية الأولية'') المصدر: بوسطن غلوب http://www.boston.com/news/globe/editorial_opinion/oped/articles/2006/

أنشطة مجتمعاتهم المحلية على مستوى القاعدة الشعبية، وهو أمر ضروري من أجل المشاركة الفعالة في الساحة السياسية. وغالبا ما يشارك الرجال والنساء الذين يقدمون الرعاية في المنزل في نظم الدعم التي تؤثر بشكل مباشر على المجتمع المحلي: الأسرة الممتدة والأصدقاء والجماعات السياسية المحلية مثل شبكات التعليم والآباء. وعلى وجه التحديد، فإن التكنولوجيات الجديدة تعزز قدرة الرجال والنساء على التواصل والمشاركة في المجتمعات المحلية والوطنية والدولية من المنزل.

التوصيات

١ - ينبغي للدول الأعضاء، بالشراكة مع المجتمع المدني، أن تعزز إعداد البرامج الثقافية التي تؤكد على قيمة العمل غير الرسمي الاقتصادية والاجتماعية المتأصلة فيه.

٢ - ينبغي للدول الأعضاء أن تهيئ الظروف المؤاتية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتقاسم المسؤوليات المترلية بالتساوي من خلال التخفيف من حدة الفقر وكفالة توفير التعليم الابتدائي والثانوي للجميع وتعزيز الرعاية الصحية الأساسية.

٣ - ينبغي للدول الأعضاء أن تهيئ الظروف الاقتصادية التي تدعم النساء والرجال الذين يقدمون الرعاية في المنزل بغية تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية للأسر التي تعاني من الفقر. وقد يشمل ذلك حوافز ضريبية مثل منح قروض للأطفال والآباء الذين يختارون أن يكونوا مقدمي رعاية في المنزل.

٤ - ينبغي للدول الأعضاء، بالشراكة مع الأسر والمجتمعات المحلية، أن تعمل على تعزيز إطار الأسر، وبشكل خاص إبراز الدور الهام الذي يضطلع به الآباء في توفير الرعاية والدعم.

٥ - ينبغي للدول الأعضاء، بالشراكة مع المجتمع المدني، أن تعزز فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات التي تتيح للرجال والنساء العمل والتعلم من المنزل.

/01/23/relaunching_mothers)؛ تاريخ المحكمة العليا: ''في الفترة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٦٥، اضطلعت أوكونور، إلى جانب تفرغها لتأدية دور الأم، بأعمال تطوعية متنوعة. فقد كتبت أسئلة الامتحانات لنقابة محامي ولاية أريزونا، وساعدت في إطلاق خدمة الإحالة إلى المحامين التابعة للنقابة المذكورة، وكانت عضوا في لجنة تحديد المناطق المحلية، وعضوا في مجلس بلدة ماريكوبا للتسويات والاستئناف. وفي عام ١٩٦٥، عملت عضوا في لجنة الحاكم المعنية بشؤون الزواج والأسرة، كما عملت مساعدة إدارية في مستشفى ولاية أريزونا وعملت مستشارة لجيش الخلاص، وتطوعت في إحدى مدارس السود وذوى الأصول الأمريكية اللاتينية''. http://www.supremecourthistory.org/myweb/justice/o%27connor.htm.

٦ - ينبغي للدول الأعضاء أن تزيد من فترة الإجازة الوالدية، وأن تكفل حصول كل من الرجل والمرأة عليها. وينبغي أن يعود إلى الزوجين نفسيهما أمر اتخاذ القرارات المتعلقة بمن من الزوجين ينبغي أن يأخذ الإجازة الوالدية.

٧ - ينبغي للدول الأعضاء أن تشجع على الأعمال التجارية لإعادة هيكلة بيئة العمل الرسمي بحيث تزداد المرونة في ساعات العمل ومكان العمل.